

الرزق وعلاقته بمسألة الربوبية قراءة في ضوء النصوص الدينية

د. علي حمود العبادي*

الخلاصة

إن مفهوم الرزق من المفاهيم المهمة في المنظومة العقديّة؛ لأنّ الرزق من المسائل التي يتعاطى معها الإنسان بشكل مباشرٍ ودائمٍ، ممّا يُشكّل عنصراً مهماً في العلاقة بين العبد وربّه، وقد كُرس جانبٌ من هذه المقالة لبيان مفهوم الرزق وأقسامه، ولبيان الصّلة بين التوحيد في الربوبية والرزق، وأنّ الرزق عبارةٌ عن أحد تطبيقات التوحيد في الربوبية؛ لأنّ الرزق نوعٌ تدبير للمخلوقات. مضافاً إلى الإجابة على عددٍ من الاستفهامات والتساؤلات التي تطرأ حيال مسألة الرزق؛ من قبيل التساؤل عن كيفية انسجام التفاوت بين أرزاق العباد مع العدالة الإلهية؟ ومن أهمّ النتائج التي أفرزتها هذه المقالة هي أنّ نظام الرزق في عالم الإمكان قائمٌ على أساس النظام الأحسن والأفضل، ولا يوجد نظامٌ أفضل منه، وأنّ الرزق أحد تطبيقات التوحيد في الربوبية؛ لذا يُنسب الرزق بصورة مطلقة إلى الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: الرزق، التوحيد، الربوبية، التدبير الإلهي، النظام الأحسن، العدالة.

(*) الدكتور علي حمود العبادي، العراق، مدرس في قسم الفلسفة، جامعة المصطفى العالمية.

aalialbadi2@gmail.com

Sustenance and its relation to Lordship: A reading in light of Qur'anic texts and Prophetic traditions

Dr. Ali Hammoud Al-Ebadi

Summary

The concept of sustenance (rizq) is one of the important concepts in system of theology, as sustenance is one of the matters that humans deals with directly and continuously, and this forms an important element in the relation between man and his Lord. A part of this paper is devoted to defining the concept of sustenance and its divisions, and show the connection between monotheism in Lordship (al-rububiyah) and sustenance, saying that livelihood is one of the applications of monotheism in Lordship, as sustenance is a kind of management for creation. In addition this, answers have been given to a number of questions regarding the matter of sustenance, such as how the inequality between different people's livelihoods would agree with divine justice. And other questions of the like. One of the most important results of this paper is that the system of sustenance in the contingent world is based on the best and most preferable system, and there is no better system than this. Another result is that livelihood is one of the applications of monotheism in Lordship; therefore, sustenance is absolutely attributed to Almighty God.

تمهيد

ممّا لا ريب فيه أنّ مسألة الرزق من المسائل التي استحوذت على اهتمام الناس منذ القدم، وقد طرأت حيالها استفسارات متعدّدة، ازدادت تنوعاً وتشعباً بمرور الزمن.

ومن هذه الاستفسارات والتساؤلات: هل التفاوت بين أرزاق العباد أمرٌ مُقدّرٌ من الله تعالى؟ وإذا كان كذلك فكيف ينسجم مع العدالة الإلهية؟ وهل تتدخل الصدفة والحظ في مسألة الرزق، وأنّ الإنسان المرزوق هو من يحظى بحظٍّ وافٍ، بخلاف الإنسان الفقير فإنّه لم يكن له حظٌّ؟

ولو كان رزق الإنسان مضموناً من قبل الله تعالى - كما تتضمنه النصوص الشريفة - فلماذا تحدّث نصوص أخرى على ضرورة السعي في طلب الرزق؟ وغير ذلك من التساؤلات.

ويتضاعف أهميّة البحث في مسألة الرزق حينما نلاحظ أنّ عمليّة توزيع الأرزاق على العباد لها عدّة أبعاد عقديّة، فهي ترتبط تارةً ببعد التوحيد الربوبيّ، وتارةً أخرى ترتبط ببعد العدالة الإلهيّة.

أمّا جهة ارتباطها بالتوحيد الربوبيّ فإنّ عمليّة توزيع الأرزاق تقع تحت إدارة وتدبير الباري عزّ وجلّ وحده.

وأمّا جهة ارتباطها بالعدالة الإلهيّة فلما يُلحظ من التفاوت في الأرزاق بين الناس، وكيفية انسجامها مع مبدأ العدالة الإلهيّة.

كذلك يوجد بُعد آخر في المسألة، وهي أنّ بعض الناس يعتقد أنّ رزقه مرتبطٌ بشخصٍ معيّن، أو جهةٍ معيّنة، فما هو تحليل هذه الظاهرة، وكيفية ارتباطها بتوزيع الأرزاق من قبله تعالى، وارتباطها بالتوحيد الربوبيّ؟

مضافاً إلى وجود بُعدٍ آخر في الموضوع، وهو أنَّ ما نلمسه من النصوص الشرعيّة التي تتحدّث عن الرزق وأنَّ الله - تعالى - قد ضمن أرزاق العباد، فهذه النصوص قد يتّخذها بعضُ ذريعة تدفعه إلى ترك السعي والعمل، كما أنَّ هناك نصوصاً تحثُّ على طلب الرزق، وقد يتّخذها بعض ذريعةً للانهماك والتهالك في طلبه، فلا بدَّ من فهم هذه النصوص ضمن مسألة الربويّة والتدبير الإلهي.

ولعلنا لا نجانب الصواب فيما لو قلنا: إنَّ مسألة الرزق تحتلُّ موقعاً متميّزاً في المنظومة العقديّة، لا سيّما حينما نلمس أنَّ الفهم الصحيح لمسألة توزيع أرزاق العباد من قبله - تعالى - يؤسّس لأمرٍ بالغ الخطورة على صعيد العلاقة بين العبد وربّه.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نعرف هذا العدد المتنوّع من النصوص القرآنيّة والروائيّة التي عالجت جوانب الموضوع بروحها الاستدلاليّة، وعناصرها البرهانيّة، خلال براهين ناصعة لا التواء فيها، وحكمة رفيعة لا ضعف في مراميها.

والبحث في هذه المقالة يتناول هذه المباحث من خلال النصوص القرآنيّة، وأنوار أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام.

1 - معنى الرزق

أ - المعنى اللغوي

الرّزق: ذكر صاحب الصحاح أنَّ المطر قد يُسمّى رزقاً [انظر الجوهري، الصحاح: ص 148]، وذلك قوله عزّه: ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [سورة الجاثية: 5].

وفي (المصباح) قال: «معنى رزق الله الخلق (يرزقهم) والرزق - بالكسر - اسم للمرزوق، والجمع (الأرزاق) مثل جمل وأجمال. و(ارتزق) القوم أخذوا (أرزاقهم)، فهم (مرتزقة)» [الفيومي، المصباح المنير: ص 225].

وفي (المفردات): يقال للعطاء الجاري تارةً، دنيوياً كان أم آخروياً، وللنصيب تارةً، ولما يصل إلى الجوف ويتغذى به تارةً، يُقال: أعطى السلطان رزق الجند، ورزقت علماً، ﴿وأنفقوا مما رزقناكم﴾؛ أي: من المال والجاه والعلم. ﴿عند ربهم يرزقون﴾؛ أي: يفيض الله عليهم التعم الآخروية. [المفردات في غريب القرآن: 194]

وفي لسان العرب: «الرَّزْقَةُ جمع رَزَقَات: ما يُخْرَج للجندي في رأس كل شهر، يُقال: "أخذت رَزْقَةَ هذا الشهر أو هذا العام" أي أخذت المَعْرُوض لي من الرِّزْق فيه، الرِّزَاق: الرِّزَاق، ولا يُقال إلا لله تعالى. المرزوق: مَنْ كان حسن الحظ. المرتزق: ما ينتفع به، المرتزقة: القوم الذين أخذوا أرزاقهم» [ابن منظور، لسان العرب: ج 10، ص 116].

ومما تقدّم يتّضح أنّ المعاجم اللغوية تلتقي في أنّ معنى الرزق هو العطاء من قبيل ما يقرّره الملك لجنوده، وأنّه شامل لكلّ ما يصل إلى الإنسان ممّا ينتفع به من الغذاء والمال والجاه والعشيرة والعلم وغير ذلك.

ب - المعنى الاصطلاحي

الرزق في الاصطلاح لا يختلف عن المعنى اللغوي، وهو العطاء المستمرّ الشامل للأمور الماديّة وغير الماديّة، دنيويّة كانت أو آخروية، فيشمل الجاه والمال والولد والعلم وسائر الأشياء.

قال العلامة الطباطبائي: «الرَّزْق: هو العطاء الجاري، ورزقه - تعالى - للعالم الإنساني من السماء هو نزول الأمطار والثلوج ونحوه، ومن الأرض هو إنباتها نباتها، وتربيتها الحيوان، ومنهما يرتزق الانسان» [الطباطبائي، تفسير الميزان: ج 10، ص 51]. وقال صاحب تفسير الأمثل: «الرَّزْق: هو العطاء المستمر، ومن هنا كان عطاء الله المستمر للموجودات رزقًا. وينبغي الالتفات إلى أنَّ مفهوم الرَّزْق غير منحصر في الحاجات المادّية، بل يشمل كلَّ عطاءٍ مادّيٍّ أو معنويٍّ؛ ولذلك نقول مثلاً: "اللَّهُمَّ ارزقني علماً كاملاً" أو نقول: "اللَّهُمَّ ارزقني الشهادة في سبيلك"» [الشيرازي، تفسير الأمثل: ج 6، ص 467].

ونطوي هذه الفقرة بالقول: إنَّ ما يحصله الإنسان من طريق الحرام لا يُطلق عليه رزقًا، كما ثبت في محله.

2 - الفرق بين الرِّزْق والملْك

ثَمَّةُ فرقٍ أساسيٍّ بين الرِّزْق والملْك - ولعلَّه أفضل دليلٍ ومؤشِّرٍ يؤكِّد هذا الفرق - وهو أنَّ الرِّزْق لا يقتصر على الممتلكات التي يمتلكها الإنسان فقط، وإنَّما يشمل الحياة، والعلم، والزوجة، والولد، والجاه؛ ولذا يُقال: رَزَقَ الله فلانًا علماً وزوجةً وولداً وجاهاً...

وعلى هذا الأساس يمكن القول: بأنَّ بعض الرِّزْق ملكٌ، كما نقول: زيدٌ مالِكٌ لهذا الشيء، ونقول أيضاً: زيدٌ رزقه الله - تعالى - لهذا الشيء. فهذا الشيء ملكٌ ورزقٌ لزيدٍ في الوقت نفسه.

مقابل بعض آخر من الرِّزْق لا يُطلق عليه ملكٌ؛ من قبيل العقل، والعلم، والصحة، والزوجة، والولد، والجاه، هي رزقٌ للإنسان، ولكنَّها ليست ملكاً له. [انظر: السيوري، إرشاد الطالبين، ص 287]

وعند الانتقال إلى أشياء أخرى نجد أنها يُطلق عليها رزقٌ ولكن لا يُطلق عليها ملكٌ؛ من قبيل الثّبات، فإنّه رزقٌ للبّهائم، ولكنّه ليس ملكاً لها؛ لأنّ من شرائط تسمية الشّيء بالملك أن يكون المالك عاقلاً، أو من هو في حكم العقلاء كالطفل، وعلى هذا لا يصحُّ نسبة الملكيّة إلى الحيوانات. [انظر: ابن زهرة، غنية النزوع، ص 126؛ العلامة الحلّي، كشف المراد، ص 463؛ السيوري، إرشاد الطالبين، ص 287]

وثمّة موردٌ رابعٌ، وهو أنّ الشّيء قد يكون ملكاً لكنّه ليس برزقٍ؛ لأنّ الأشياء كلّها ملكٌ لله تعالى، وليست رزقاً له تعالى؛ لأنّ الرّزق ما يصحُّ الانتفاع به، والله - تعالى - غنيٌّ، وهو منزّه عن الانتفاع. [انظر: شرح جمل العمل والعمل، الشريف المرتضى: ص 246؛ الشيخ الطوسي، الاقتصاد، ص 173؛ ابن زهرة الحلّي، غنية النزوع: ج 2، ص 126]

3 - الرّازقيّة من الصفات الفعلية

113

بعد أن وصل البحث إلى هذه التخوم فقد يطرأ سؤال مفاده هل أنّ صفة الرّازقيّة من الصفات الفعلية للباري - تعالى - أو من الصفات الذاتية؟

والجواب الذي تتفق عليه جميع الاتجاهات الكلاميّة هو أنّ صفة الرّازقيّة من صفات الفعل، أي الصفات الثبوتية الفعلية؛ وذلك لأنّ الصفات الفعلية هي الصفة التي لا تتّصف بها الذات الإلهية إلّا مع فرض تحقّق الغير مسبقاً، من قبيل صفة الخالقية، فلا يتّصف بها الباري - تعالى - إلّا إذا وُجد مخلوقٌ، فإذا لم يوجد هناك مخلوقٌ لله تعالى لا يمكن انتزاع صفة الخالقية، وهكذا الحال بالنسبة لصفة الرّازقيّة، فلا يصحُّ إطلاق هذه الصفة على الباري - تعالى - إذا لم يكن موجودٌ يُرزق. [انظر الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 346؛ الكليتي، الكافي: ج 1، ص 111]

وعلى هذا الأساس يتبين أنَّ صفة الرازقية تنطبق عليها الضابطة المتقدمة؛ لأنَّ الله - تعالى - يرزق زيدًا ولدًا، ولا يرزق عمرًا ذلك؛ لذا تكون صفة الرازقية من صفات الفعل لا من صفات الذات.

4 - أقسام الرِّزْق

وملاك هذا التقسيم على أساس أنَّ الرزق الذي يحصل عليه الإنسان تارةً يحتاج إلى سعيٍّ، وأخرى لا يحتاج إلى سعيٍّ؛ وبناءً على هذا قُسم الرزق إلى قسمين:

القسم الأول: الرزق الذي يصل إلى الإنسان من دون سعيٍّ وطلبٍ:

وهذا القسم هو الرزق الذي شاء الله تعالى أن يناله الإنسان من دون طلبٍ، من قبيل الهدية، والهبة والميراث، وغيرها من الأرزاق التي يحصل عليها الإنسان من دون سعيٍّ وجهدٍ ودأبٍ وطلبٍ.

114

وينضوي إلى هذا القسم من الرزقِ الفرضُ التي هيأها الله تعالى، وجعلها في متناول يد الإنسان بالشكل الذي لا يحتاج فيه إلى سعيٍّ وطلبٍ؛ لأنَّها مهيَّئةٌ أمامه.

وليس للإنسان - في هذه الحالة - إلا أن يقوم باغتنام هذه الفرص التي هيأها الله - تعالى - له من أجل الحصول على الرزق.

وهذا القسم من الرزق يعكس مضمونه عددٌ وافرٌ من النصوص القرآنية منها قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا.. كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سورة هود: 6] حيث يفيد هذا النصُّ بأنَّ

الله - تعالى - ضمن رزق الدواب من الحيوانات، كما ضمن رزق الناس كما في قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة الذاريات: 6]، وقوله ﷺ: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [سورة العنكبوت: 60].

مضافاً إلى النصوص الروائية التي جاءت لتبيّن هذا المعنى بأروع بيان وبأدق وجه، ومن هذه الروايات ما روي أنّه قيل لأَمير المؤمنين عليّ: «لو سُدَّ على رجلٍ بابُ بيته، وترك فيه من أين يأتيه رزقه؟ فقال: من حيث يأتيه أجله» [الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام عليّ عليه السلام].

وتدلّ هذه الرواية بصراحة على أنّه ما من مخلوقٍ إلّا ويصل إليه ما قُدّر له من رزقه في وقته، وفي أيّ زمانٍ ومكانٍ، سواءً أكان في البرّ أو البحر أو الجبال أو الكهوف أو تحت الأرضين، وفي أيّ زمانٍ كان في ليلٍ أم نهارٍ، فلا يحجزه حاجبٌ، ولا يمنعه مانعٌ، فلا مانع لعطاء الله.

وفي نصٍّ آخر رواه الكليني بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «لو أنّ أحدكم هرب من رزقه لتبعه حتّى يدركه، كما أنّه لو هرب من أجله تبعه حتّى يدركه» [الكليني، الكافي: ج 5، ص 304].

ومن الروايات التي تدلّ على هذا المعنى أيضاً ما روي عن الإمام عليّ عليه السلام أنّه قال: «... ورزق يطلبك، فإن لم تأتِه أتاكَ؛ فلا تحمل همّ سنتك على همّ يومك، وكفاك كلّ يومٍ ما هو فيه» [الحزّ العاملي، الفصول المهمة، ج 3، أبواب نوادر الكلّيات، باب 108، ح 2، 3140].

ونحوها من النصوص الروائية التي تشاركها في المضمون ذاته، والتي تؤكّد هذا النوع من الرزق الذي يأتي ويصل للإنسان من دون سعيٍّ وجهدٍ وطلبٍ.

القسم الثاني: الرزق الذي لا يتم الحصول عليه إلا بسعي وطلب:

وهذا القسم من الرزق ينبغي على الإنسان أن يطلبه من وجوهه، وهو ما أحله الله له دون غيره، وفرص هذا القسم من الرزق قد تكون بعيدة عن متناول يد الإنسان، بحيث يحتاج الإنسان إلى طلبٍ وسعيٍ من أجل تهيئة تلك الفرص والحصول عليها.

وهذا الرزق الموجود في هذه الفرص يطلق عليه في النصوص الروائية: «برزق تطلبه».

ومضمون هذا القسم من الرزق لخصه أهل البيت في عددٍ من النصوص الروائية التي تؤكد على أنَّ الإنسان لو توخَّى الحصول على هذا الرزق فعليه أن يسعى ويجتهد في الجَدِّ.

فلا بدَّ من الكدح والعمل، ومن السعي بالمقدار المأمور به في حصول الرزق؛ لأنَّ الله - تعالى - وإن كان يرزق العباد، إلَّا أنَّه أبقى أن تجري الأمور إلَّا بأسبابها، فقال سبحانه: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [سورة الملك: 15].

ومن النصوص الروائية التي أولت عنايةً لبيان هذا القسم من الرزق ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «أربعة لا يُستجاب لهم دعوة: رجلٌ جالس في بيته؛ يقول: اللَّهُمَّ ارزُقني، فيقال له: أَلَمْ آمرك بالطلب...» [الكبيري، الكافي، ج 2، ص 511].

وروى علي بن عبد العزيز، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: قال لي: «ما فعل عمر بن مسلم؟ قلت: جعلت فداك: أقبل على العبادة وترك التجارة، فقال: ويحه! أما علم أنَّ تارك الطلب لا تُستجاب له دعوات، إنَّ قومًا من أصحاب رسول الله ﷺ لما نزلت ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ وَيَرْزُقْهُ

مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴿[سورة التحريم: 2] أغلقوا الأبواب، وأقبلوا على العبادة، وقالوا: قد كُفينا. فبلغ ذلك النبي ﷺ، فأرسل إليهم فقال: ما حملكم على ما صنعتم؟ فقالوا: يا رسول الله، تكفل الله لنا بأرزاقنا على العبادة. فقال: إني من فعل ذلك لم يُستجب له، عليكم بالطلب.﴾. [الكليتي، الكافي: ج 5، ص 84].

وإذ يصعب ذكر النصوص الروائية بأجمعها نكتفي بما سلف من الروايات الشريفة التي تدلُّ على ضرورة السعي، وأن ليس للانسان إلا ما سعى في الحصول على رزقه.

5 - الصلة بين التوحيد في الربوبية والرزق

بيان الصلة بين الربوبية والرزق ينبغي تقديم عددٍ من المقدمات، وهي:

المقدمة الأولى: معنى كلمة الربّ

الأصل الذي يبين لنا الصلة والعلاقة بين الربوبية والرزق يكمن في معرفة كلمة الربّ.

تُستعمل كلمة الربّ في الباري - تعالى - وفي غيره، فيُقال: (ربّ العالمين) ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ ويُقال: ربّ الدار، وربّ الفرس، ونحو ذلك [انظر: الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 336].

فتدبير العالم بمعنى نظم أجزائه نظماً جيّداً مُتقناً بحيث يتوجّه كلّ شيء إلى غايته المقصودة منه، وهي آخر ما يمكنه من الكمال الخاص به، وتدبير الكلّ هو إجراء النظام العامّ العالميّ، بحيث يتوجّه إلى غايته الكلّية، وهي الرجوع إلى الله، وظهور الآخرة بعد الدنيا. [انظر: الطباطبائي، تفسير الميزان: ج 11، ص 289]

المقدمة الثانية: أقسام الربوبية

تنقسم الربوبية إلى قسمين:

الأولى: الربوبية التكوينية، وهي مختصة بنظام العالم التكويني من جهة تديره وتربته.

الثانية: الربوبية التشريعية، وتختص بالموجودات التي لها القدرة على الاختيار، وهي تشمل مسائل عديدة من قبيل إرسال الأنبياء، وإنزال الكتب السماوية، وبيان الوظائف والتكاليف، وتقنين الأحكام والقوانين؛ كل ذلك لأجل هدايتهم إلى الطريق الحق، ولا يوجد من له حق التشريع والتقنين إلا الله تعالى.

المقدمة الثالثة: الأدلة على التوحيد في الربوبية

من الأدلة التي تُساق لإثبات التوحيد في الربوبية، هي أنّ وحدة النظام في الكون وتلاؤمه وانسجامه لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان المدبر واحداً؛ وذلك لما في هذا الكون من التدبير والانسجام بين أجزائه، فلو تعدد المدبر والمنظم لاستلزم بالضرورة اختلافهما في التدبير والإرادة، وذلك ينافي الانسجام والتلاؤم بين أجزاء الكون.

ومن هنا فإنّ وحدة النظام وانسجامه وتلاؤمه يكشف عن وحدة التدبير والمدبر، وهذا الاستدلال ذكره أهل البيت عليهم السلام، فعن الصادق - في حديث طويل - قال: «دَلَّ صَحَّةُ الأمر والتدبير وائتلاف الأمر على أَنَّ المدبر واحدٌ» [الكبني، الكافي: ج 1، ص 81].

وسأله - أي الإمام الصادق عليه السلام - هشام بن الحكم ما الدليل على أنّ

الله واحد؟ فقال ﷺ: اتصال التدبير، وتمام الصنع؛ كما قال الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء: 22]. وهذا ما يُشير إليه العلامة الطباطبائي في ذيل قوله تعالى: ﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [سورة المؤمنون: 91]. حيث يقول: «حجة على نفي التعدد ببيان محذوره؛ إذ لا يتصور تعدد الآلهة إلا ببينونتها بوجه من الوجوه، بحيث لا تتحد في معنى ألوهيتها وربوبيتها، ومعنى ربوبية الإله في شطر من الكون، ونوع من أنواعه تفويض التدبير فيه إليه، بحيث يستقل في أمره من غير أن يحتاج فيه إلى شيء غير نفسه حتى إلى من فوض إليه الأمر. ومن البين أيضاً أن المتباينين لا يترشح منهما إلا أمران متباينان. ولازم ذلك أن يستقل كل من الآلهة بما يرجع إليه من نوع التدبير، وتنقطع رابطة الاتحاد والاتصال بين أنواع التدابير الجارية في العالم، كالنظام الجاري في العالم الإنساني عن الأنظمة الجارية في أنواع الحيوان والنبات، والبر والبحر، والسهل والجبل، والأرض والسماء، وغيرها، وكل منها عن كل منها، وفيه فساد السماوات والأرض وما فيهن» [الطباطبائي، تفسير الميزان: ج 15، ص 62]. إذن يستحيل تعدد الأرباب؛ لأنه يستلزم فساد النظام الكوني الذي نشاهده، ونلمس انسجام وترابط أجزائه بوضوح، فهناك تلازم بين تعدد الآلهة وبين فساد العالم.

فإن قيل: قد يكون تعدد الأرباب غير محلّ بنظام الكون؛ وذلك فيما لو فرض اتفاقهما وتطابق إرادتهما على نظام واحد.

أجيب: إن تعدد الآلهة باختلاف ذاتيهما وصفاتهما لا بد أن يستلزم اختلاف إرادتهما، وما فرض من تطابق الإرادات في كل شيء، إنما يرجع إلى إرادة واحدة ورب واحد.

المقدمة الرابعة: تنظيم الأرزاق للعباد نوع تدبير

من الواضح أنَّ توزيع الرزق على المخلوقات هو نوع تدبير؛ لذا يدخل الرزق من هذه الجهة في توحيد الربوبية.

وبعبارة أخرى كما أنَّ الخالق واحدٌ وهو الله - تعالى - كما ثبت في محله، كذلك الربُّ واحدٌ؛ لأنَّ الربوبية ملازمةٌ للخالقية؛ لأنَّ معنى الربوبية والتدبير عبارةٌ عن الخلق، ومن الواضح أنَّ الخلق ليس عمليةً الإيجاد فقط، وإنَّما هو الاستمرار في الإيجاد، وتدبير الموجود.

النتيجة: بناءً على ما تقدَّم من المقدمة فإنَّ الرزق يكون تطبيقاً من تطبيقات التوحيد في الربوبية؛ لأنَّ الرزق نوع تدبيرٍ للمخلوقات.

ومن هذا المنطلق يُنسب الرزق بصورةٍ مُطلقةٍ إلى الله تعالى.

والنصوص القرآنية تبين هذه المسألة بأروع بيان، من قبيل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [سورة الذاريات: 58]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة فاطر: 3]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ﴾ [سورة سبأ: 24]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [سورة هود: 6]، وهي دالةٌ على انحصار الرزق به تعالى.

والمهمة ذاتها ينهض بها النصُّ الروائي؛ إذ ثمة عددٌ من الروايات تتحدث عن هذا المعنى، وهو أنَّ الرازق واحدٌ، وهو الله تعالى.

1.5 اعتقاد البعض بكون رزقهم عند شخصٍ معيَّن

يمكن تصوُّر هذه المسألة على نحوين:

الأول: أن يكون اعتقاد بعضٍ بأنَّ رزقه عند الشخص الفلاني من باب

كون ذلك الشخص هو أحد الأسباب الواقعة في طريق الرزق الذي هو من عند الله تعالى؛ لذا يُطلق وصف «الرازق» على الذي يفعل الرزق وهو الباري تعالى، وكذلك يُطلق على من يكون سبباً لوقوع الرزق، ومن يقوم بتمهيد السبيل وتوفير الأجواء؛ لتحقيق الرزق، كما أشار إليه تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ - كما سيأتي في البحث اللاحق - وهذا ما أشار إليه الإمام الصادق عليه السلام، حينما سُئل عن قول الرجل: لولا فلان لهلكْتُ، ولولا فلان لضاع عيالي، جعل لله شريكاً في ملكه يرزقه ويدفع عنه، فقيل له: «لو قال لولا أن من الله عليّ بفلانٍ لهلكْتُ؟ قال: لا بأس بهذا» [المجلسي، بحار الأنوار: ج 5، ص 148].

الثاني: أن يكون اعتقاد بعض الناس بارتباط أرزاقهم بشخص معينٍ بمعزلٍ عن تسبيب الباري تعالى، وكون ذلك الشخص هو الرازق بالأصل، فهذا يرجع إلى الشُّرك بالنعمة؛ لذا ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً: «الرجل يقول: لولا فلانٌ لهلكْتُ، ولولا فلانٌ ما أصبْتُ كذا وكذا، ولولا فلانٌ لضاع عيالي، ألا ترى أنه قد جعل لله شريكاً في ملكه؟» [المجلسي، بحار الأنوار: ج 5، ص 148].

وروى محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا أنه قال: «إنه شركٌ، لا يبلغ به الكفر» على غرار الرياء الذي هو شركٌ في العبادة أيضاً للأخبار المصرحة بذلك، أو مطلق إطاعة الشيطان كما ورد في بعض الروايات من أن: «المعاصي التي يرتكبون فهي شركٌ طاعة أطاعوا فيها الشيطان؛ فأشركوا بالله في الطاعة لغيره» [المجلسي، بحار الأنوار: ج 9، ص 106].

2_5 إطلاق الرازق على الله - تعالى - وغيره

هناك إطلاق آخر: وهو وصف «الرازق» على الله - تعالى - وعلى غيره؛ وذلك لأنَّ وصف «الرازق» يُطلق على الذي يفعل الرزق، وكذلك يُطلق على مَنْ يكون سبباً لوقوع الرزق، ومَنْ يقوم بتمهيد السبيل وتوفير الأجواء؛ لتحقيق الرزق، ومن الواضح أنَّ هذه الأوصاف تصدق على الله - تعالى - وعلى غيره. أمَّا صدقها على الله - تعالى - فهو واضح، وأمَّا صدقها على غير الله - تعالى - كالإنسان، فلا أنَّ الله عزَّ وجلَّ منح الإنسان القدرة على أن يفعل الرزق أو يكون سبباً لتحقيقه، وقد وصف الله عزَّ وجلَّ الإنسان في محكم كتابه بهذا الوصف قائلاً: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [سورة النساء: 5] وقوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [سورة النساء: 8]. فعبارة (ارزقوهم) في هاتين الآيتين تدلُّ على صحَّة وصف الإنسان بأنَّه يرزق. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سورة الحج: 58] وقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سورة المؤمنون: 72] فإنَّ عبارة: (الرازقين) تدلُّ على صحَّة تسمية غير الله باسم الرازق، فالله عزَّ وجلَّ رازق وغيره أيضاً رازق، ولكنَّ الله - تعالى - خير الرازقين.

[انظر: الشيخ الطوسي، الاقتصاد، ص 175]

ومن هنا يتضح أنَّ الرازق بالأصل هو الله عزَّ وجلَّ، أمَّا رزق غيره، فهو يرجع إليه - تعالى - أيضاً؛ إذ لا تأثير لجميع الأسباب إلَّا بإذنه، وكلُّ شيء خاضع واقع تحت إرادته وسلطانه.

قال بعض العلماء: «قد يُنسب الرزق إلى غير الله - تعالى - باعتبارٍ

ثانويًا، فإنَّ تسبیب الأسباب وتهيئة الوسائل الظاهرية إنما تكون بأيدي الناس وأسباب مادية، كما أنَّ إجراء ما يريد الروح إنما هو بواسطة القوى البدنية والجوارح الظاهرية - وإن كان السبب الأصيل والأمر والناهي والفاعل حقيقة هو النفس - فهو تعالى علّة العلل ومبدأ القوى، والنافذ التام، والمحيط بجميع الأسباب، والحاكم بالكل في الكل على الكل، لا مؤثر غيره، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم [المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ج 4، ص 117].

3_5 نظام الرزق للمخلوقات من تطبيقات النظام الأحسن

لكي يتضح أنَّ نظام الرزق في عالم الإمكان، وأنّه من تطبيقات النظام الأحسن، ينبغي تقديم مقدّمة في بيان معنى النظام الأحسن.

المراد من النظام الأحسن

بمعنى أنَّ النظام الوجودي القائم في عالم الإمكان هو الأفضل، ولا يمكن تصوّر وجود نظام في تنظيم عالم الإمكان أفضل وأحسن وأبدع من هذا النظام الموجود، وهذا ما تؤكّده الأدلة الفلسفية والكلامية فضلاً عن النصوص القرآنية والروائية؛ وإذ يصعب سوق الأدلة جميعها، لذا نكتفي بدليل واحد مراعاة للاختصار، وهو برهان لمي، يعتمد على ثلاث مُقدّمات:

المُقدّمة الأولى: أنَّ الله - تعالى - عالم بجميع الموجودات، لا يعزب عن علمه مثقال ذرّة، فهو عَزَّ يَعْلَم بجميع الموجودات وبجميع ما لها من خصوصيات، كما ثبت في محله.

المُقدّمة الثانية: أنَّ الله - تعالى - علّة وسبب لجميع المخلوقات، وعلّة أيضًا لجميع ما للمخلوقات من خصوصيات.

المُقَدِّمة الثالثة: أَنَّ الله - تعالى - حكيمٌ، والحكيم هو الذي يضع الشيء في موضعه، كما ثبت في محله.

والنتيجة المُتَحَصِّلَة: بما أَنَّ الله ﷻ عالمٌ بجميع الموجودات والمخلوقات، وما لها من خصوصياتٍ، فهو - تعالى - أعلم بالنظام الأصلح والأتقن والأشرف لهذه الموجودات.

وبما أَنَّهُ ﷻ علَّةٌ وسببٌ لجميع المخلوقات كما في المُقَدِّمة الثانية، وأَنَّهُ - تعالى - حكيمٌ كما في المُقَدِّمة الثالثة، فقد خلق ﷻ - على هذا الأساس - هذه المخلوقات والموجودات في هذا العالم على وفق النظام الأصلح؛ لأنَّ جميع الخصوصيات الدخيلة في إتقان الفعل على الوجه الأحسن معلومةٌ له تعالى.

إذن نظام عالم الخلق هو النظام الأحسن، لكن لا يكون خافياً على القارئ الكريم بأنَّ هذا الاستدلال بهذا القدر لا يمكن أن يُجيب عن تساؤلٍ مؤداه: أَنَّ الواجب - تعالى - كما يعلم بالنظام الأحسن، يعلم كذلك بالنظام غير الأحسن، فلماذا خلق النظام الأحسن دون النظام غير الأحسن؟

وتأسيساً على هذا؛ فإنَّ الاستدلال بحاجةٍ إلى تتميمٍ، يتلخَّص بالقول: بأنَّ إيجاد النظام غير الأحسن من قِبَل الله تعالى، وعدم إيجادهِ للنظام الأحسن يرجع لأحد الاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول: عدم خلق المخلوقات على وفق النظام الأحسن من قِبَل الله - تعالى - يرجع إلى عدم علمه ﷻ بالنظام الأحسن. وهذا الاحتمال واضح البطلان؛ لِمَا تقدَّم من أَنَّ الله ﷻ لا تخفى عليه خافيةٌ، وأنَّ علمه عين ذاته اللامتناهية.

الاحتمال الثاني: عدم خلق المخلوقات على وفق النظام الأحسن يرجع إلى

عجزه، وعدم قدرته عز وجل على إيجاده مع علمه به. وهذا الاحتمال باطل أيضاً؛ لأنَّ قدرته - تعالى - لا مُتناهية.

الاحتمال الثالث: عدم خلق المخلوقات على وفق النظام الأحسن لا يرجع إلى علمه وقدرته، بل هو عالمٌ بكلِّ شيءٍ، وقادرٌ على كلِّ شيءٍ، لكن لم يخلق النظام الأحسن لبخلٍ في تكميل المُمكنات، أو عدم حبه للكمال (حاشاه تعالى)، وهذا الاحتمال باطل أيضاً؛ لأنَّه الجواد الكريم.

وبهذا يتّضح بطلان جميع الاحتمالات التي تكون السبب في عدم خلق الله - تعالى - للنظام الأحسن، وخلقته للنظام غير الأحسن؛ لأنَّ جميع هذه الاحتمالات ترجع إلى نسبة النقص إلى الله تعالى، وهو مُحالٌ. فجميع هذه النقائص مسلوبةٌ عنه تعالى، كما قال عز وجل: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾، وقال أيضاً: ﴿صُنِعَ اللَّهُ لِذِي أَنْتَقَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [انظر: يزدي، تعليقه على نهاية الحكمة، ص 463].

ومما يشهد على أنَّ خلق هذا العالم جاء وفق النظام الأحسن، هو ما نلمسه بالوجدان من خلال النظام الخاص في كلِّ نوعٍ، وفي كلِّ صنفٍ من هذه المخلوقات؛ كالإنسان، والنبات ونحوها من المخلوقات التي فيها من النظام الدقيق الذي يحكم هذه الأنواع، فضلاً عن النظام الدقيق لكلِّ فردٍ من أفرادها، كذلك النظام الدقيق بين أجزاء هذا الكون والروابط العجيبة بين المخلوقات، وكلّما تقدّم العلم في مسيرته التكامليّة يُكتشف الكثير من هذه الروابط العجيبة بين موجودات هذا الكون.

وبهذا يتّضح أنَّ خلق هذا العالم جاء وفق النظام الأحسن.

ولكن قد يُقال: إنَّ غاية ما نشاهده في هذه المخلوقات هو أنَّ هذا النظام

الجاري في الخلق هو نظام حسنٌ مُتقنٌ، لكنّه لا يثبت أنّ هذا النظام هو الأحسن والأصلح، ولا يوجد نظامٌ أحسن منه.

والجواب على ذلك: هو أنّنا لو تأملنا في الاستدلال المُتقدّم لوجدناه دليلاً مُحكماً على أنّ هذا العالم خُلِق وفق النظام الأحسن، بالنحو الذي لا يمكن تصوّر ما هو أفضل وأحسن منه؛ وذلك لما تقدّم من أنّ انتخاب غير الأصلح إنّما ينشأ من الضعف والحاجة، ومن الواضح أنّ الضعف والحاجة مُحالَةٌ بحقّ الله تعالى، وإذا كان كذلك فكيف يُتصوّر اختيار المرجوح مع وجود الأرجح؟ مع أنّه ﷻ حكيمٌ كما ثبت في محله.

فإن قيل: إنّ النظام الأحسن يكون في عملية خلق العالم، وليس في نظام الرزق.

فالجواب: أنّ نفس الأدلّة التي استدلّ بها على أنّ خلق عالم الإمكان هو الأحسن، تجري في الربويّة وعملية تنظيم الأرزاق؛ بتقريب أنّه لو فرضنا أنّ عملية الرزق في هذا العالم لم تكن الأفضل، فنقول: إنّ عدم إيجاد النظام الأحسن للرزق من قبل الله تعالى، يرجع لأحد الاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأوّل: يرجع إلى عدم علمه ﷻ بالنظام الأحسن في الرزق، وهذا الاحتمال واضح البطلان؛ لما ثبت من أنّ الله - تعالى - لا تخفى عليه خافية، وأنّ علمه عين ذاته اللامتناهية.

الاحتمال الثاني: عدم كون نظام الرزق على وفق النظام الأحسن يرجع إلى عجزه، وعدم قدرته ﷻ على إيجاده مع علمه به. وهذا الاحتمال باطلٌ أيضاً؛ لأنّ قدرته - تعالى - لامتناهية.

الاحتمال الثالث: عدم نظام الرزق على وفق النظام الأحسن لا يرجع إلى

علمه وقدرته، بل هو عالم بكل شيء، وقادر على كل شيء، لكن لا يخلق النظام الأحسن؛ لأنه عز وجل لا يريد تكميل الممكنات. وهذا الاحتمال باطل أيضًا؛ لأنه الجواد الكريم.

وبهذا يتضح بطلان جميع الاحتمالات التي تكون السبب في عدم خلق الله - تعالى - للنظام الأحسن، وخلقته للنظام غير الأحسن.

مضافًا إلى أن نظام رزق المخلوقات يرجع إلى التدبير في الربوبية، وتقدم أن معنى الربوبية والتدبير ملازمة لعملية الخلق؛ لأن الخلق ليس الإيجاد فقط، وإنما هو الاستمرار في الإيجاد وكيفية تدبيره، فكما أن النظام الحاكم في خلق عالم الإمكان هو الأفضل، لكن استمراره وتدبيره يكون هو الأفضل أيضًا، فلو لم يكن نظام تدبير العالم وإدارته هو النظام الأفضل، فهذا يعني أن نظام الخلق لم يكن الأفضل أيضًا؛ للملازمة بينهما. «تدبير الورد مثلاً ليس إلا تكونها من المواد السكرية في الأرض، ثم توليدها الأوكسجين في الهواء، إلى غير ذلك من عشرات الأعمال الفيزيائية والكيميائية في ذاتها، وليست كل منها إلا شعبة من الخلق، ومثلها الجنين مذ تكونه في رحم الأم، فلا يزال يخضع لعمليات التفاعل والنمو حتى يخرج من بطنها، وليست هذه التفاعلات إلا شعبة من عملية الخلق وفرعاً منه.

ولأجل وجود الصلة الشديدة بين التدبير والخلق نرى أنه - سبحانه - بعدما يذكر مسألة خلق السماوات والأرض يطرح مسألة تسخير الشمس والقمر، الذي هو نوع من التدبير، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [سورة الرعد: 2]، ومن هذا الطريق يوقفنا القرآن الكريم على حقيقة

التدبير الذي هو نوعٌ من الخلق، وقد عرفت أن لا خالق إلا الله تعالى»
[سبحاني، محاضرات في الإلهيات: ص 61].

وعلى هذا الأساس فإنَّ نظام الرزق الإلهي في عالم الإمكان قائمٌ على أساس النظام الأحسن والأفضل، ولا يوجد نظامٌ أفضل منه.

6 - تفاوت الأرزاق والعدالة الإلهية

لا يخفى أنَّ القاعدة التحتية التي تنهض عليها إدارة الكون من قِبَل الله - تعالى - هي قاعدة العدالة الإلهية، فالله عزَّ وجلَّ هو العادل، وفي المقام لا نودُّ التوغُّل في مفهوم العدالة بقدر الإشارة إلى هذا الأصل العظيم، هذا من جهة.

ومن جهةٍ أخرى نجد أنَّ هنالك تفاوتاً في الأرزاق، وهذا أمرٌ أقرَّه القرآن الكريم في نصوصٍ متعدِّدة، منها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [سورة النحل: 71].

وعلى هذا الأساس يواجهنا استفهامٌ مهمٌّ، وهو: هل أنَّ إيجاد التفاوت والاختلاف في الأرزاق بين الناس يتلاءم وينسجم مع عدالة الله ومساواته - تعالى - بين خلقه؟

وفي مقام الإجابة على هذا السؤال ثمة عددٌ من المقاربات، وهي:

أ - أنَّ المانع والحائل الذي يحول دون حصول الإنسان على الرزق قد يكون نفس الإنسان؛ بعدم استفادته من الأسباب التي وُقِّرت إليه، أو بعدم استثماره للفرص المهيأة له، فهناك الكثير من الناس ونتيجة لجهلهم،

أو كسلهم وتقاعسهم يفقدون ويضيِّعون الفرص المتوفرة لهم، والتي كان يمكنهم من خلالها الوصول إلى حال اليسر والغنى.

أو أنَّ بعضهم نتيجة البلاهة والسفاهة والجهل الذي عندهم أوقعوا أنفسهم في مشاكل سبَّبت لهم الفقر والإفلاس والإعسار، وصيَّرتهم بعيدين كلَّ البعد عن سبل الرزق الحسن.

ب - أنَّ تفاوت الأرزاق بين الناس يتَّكئ ويعتمد على العلم والمعلومات، والخبرات المكتسبة بالجهد من قبل الآباء، ومن الواضح أنَّ استمداد المعلومات لا يكون بمستوى واحدٍ عند جميع الأفراد، مضافاً إلى أنَّ اكتساب الخبرات يتفاوت بتفاوت الاستعدادات والقابليات من واحدٍ لآخر.

وقد ينتابنا التعجُّب حينما نجد بعض الفاقدين للمؤهَّلات والاستعدادات يتمتَّعون ويلتذُّون برزقٍ وافرٍ وحسنٍ.

إلاَّ أنَّنا حينما نتجَنَّب الحكم من خلال الظواهر، ونتوغَّل في أعماق المميزات عند هؤلاء، فلا شكَّ في أنَّنا نجد أنَّهم يتمتَّعون بعناصر من القوَّة أوصلتهم إلى ذلك، هذا فيما لو فرضنا أنَّنا نعيش وسط مجتمعٍ خالٍ من الظلم.

أمَّا في المجتمعات التي يسودها الظلم والجور، فمن الطبيعي أن تكون غالبية حالات الفقر والحرمان المنتشرة في أوساط هذه المجتمعات تعود إلى الظلم والجور.

ج - يعود سبب التفاوت في الأرزاق إلى حكمة الباري - تعالى - في ضرورة حفظ النظام الاجتماعي، لكنَّ يجدر بنا أن لا نفهم من هذا الكلام إرادة إيجاد مجتمعٍ طبقيٍّ يقوم على أساس استغلال أحدهما للآخر، وإنَّما القصد من وجود التفاوت في الرزق من قبل الباري ﷻ هو التفاوت الطبيعي بين الأفراد بالشكل الذي يكون أبناء المجتمع يعاضد بعضهم الآخر ويكملّه.

د- أن واحدة من أسباب التفاوت في الأرزاق هي مصلحة الإنسان نفسه، والتي لا يحيط بها إلا الله تعالى؛ لأن الله عز وجل الذي خلق وأوجد الإنسان هو العالم والمحيط بما يكون فيه صلاحه، فلو اختار - تعالى - لزيد مثلاً الفقر، فحينئذ لا بد وأن يكون في ذلك صلاحه ومصلحته، أما لو اختار عز وجل له الثراء والرفاهية والغنى، فإن ذلك يعود إلى صلاحه وكماله، ولا يمكن أن يختار الله عز وجل للإنسان ما لا يكون فيه مصلحته وخيره.

إلا أن جهل الإنسان بمصالحه ومنافعه الواقعية تجعله يتوهم أن صلاحه فيما يبتغيه ويشتهي، مع أنه يجهل أن سعاده وصلاحه قد تكون في فقره، كما أن بؤسه وشقاءه قد يكون في ثراه وغناه، وفي المقام هناك الكثير من الشواهد التي ينقلها لنا التاريخ، ولكن لا يسع المقام لذكرها.

وبناءً على ما سلف يمكن القول: إن حصول الإنسان على الرزق، يبتني على أمرين:

الأول: السعي الحثيث لطلبه مع توفر العلم والخبرة وغيرها من الأمور المؤثرة في تحصيل الرزق.

والثاني: الإرادة الإلهية، التي تقوم على أساس مصلحة الإنسان.

وهذا ما أومأت إليه الآيات القرآنية الشريفة، كاشفة عن مدى عناية الباري عز وجل بعبد لما فيه خيره وصلاحه، وإن إفاضة الله عز وجل للرزق الوفير على عبد من عباده لا تكشف عن محبته أو رضاه - تعالى - عنه، بل من الممكن أن يكون ذلك من سبل السخط والغضب الإلهي على العبد، وهذا ما يفصح عنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَن مَّا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْحَيَرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 55 و56]، وكذا من قوله سبحانه: ﴿فَلَا

تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿[سورة التوبة: 55].

وقد أبان عز وجل هذا المعنى في نص قرآني آخر من خلال الإشارة إلى بعض الموانع الموجودة عند الإنسان، والتي تبين أن صلاحه وفلاحه في التقدير والتضييق عليه في رزقه، وعدم التوسعة عليه؛ لأن بسط رزقه وسعته من سبل خسارته في الدنيا والآخرة، هذا ما أفصح عنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [سورة الشورى: 27]. وفي بعض الأخبار كما عن أبي جعفر - في حديث طويل - قال: «لما أسري بالنبي ﷺ قال: يا رب ما حال المؤمن عندك؟... وإن من عبادي المؤمنين من لا يصلحه إلا الغنى، ولو صرفته إلى غير ذلك هلك، وإن من عبادي المؤمنين من لا يصلحه إلا الفقر، ولو صرفته إلى غير ذلك هلك» [الكافي، الكافي: ج 2، ص 352].

هـ- أن التفاوت في الرزق قد يكون من الابتلاءات الإلهية على الإنسان؛ لكي يكون ذلك سبيلاً لرقية ورفع درجته ومكانته عند الله تعالى؛ وذلك من خلال ما أبداه من صبر ورضى بما قسمه الله عز وجل من رزق وعطاء.

و- قد يكون سبب إمساك رزق العبد وتقديره عليه لاقترافه بعض الذنوب التي تكون حائلاً عن الحصول على الرزق؛ كعقوق الوالدين ونحوها.

أو تكون لأجل الابتعاد عن الأمور المعنوية المؤثرة في الرزق؛ كالدعاء والتوكل على الله عز وجل وغيرها.

ز- قد يكون التضييق والتقدير في العطاء والرزق هو امتحان يجعله الباري - سبحانه وتعالى - على عبده؛ كي يمتحن صبره وتحمله، وتسليمه برضاه عز وجل وقضائه، ومدى طاعته له تعالى.

وبناءً على ما سلف وتأسيساً عليه يتّضح أنّ قلّة الرزق والفقر والحرمان لا ينافي العدالة الإلهية.

ومن الجدير بالذكر أنّ الإنسان إذا لم يحصل على الرزق والعطاء - ولو كان ذلك بتقصيره وتراخيه - وأصبح فقيراً وذا فاقة، فعلى الرغم من ذلك فإنّ الشريعة الإسلامية تضمّنت تشريعاتٍ مهمّةً في مراعاة حال الفقراء، وهذا ما نلمسه واضحاً في جعل الباري ﷻ رزقاً وحقوقاً للفقراء في أموال الأغنياء، كما هو مفصّل في الكتب الفقهيّة.

نتائج البحث

فيما يلي أهمّ النتائج المترتبة على البحث:

أ - اختلاف أنظار الناس حول قسمة الباري - تعالى - للأرزاق.

ب - عمليّة توزيع الأرزاق هي من تدبير الباري - تعالى - وحده، ومن هذه الجهة يرتبط بالتوحيد في الربوبية، فالرازق حقيقة هو الله تعالى، أمّا غيره فهو بإذنه.

ج - عمليّة توزيع الأرزاق ذات صلة وثيقة بالعدالة الإلهية، والتفاوت الموجود في الأرزاق يرجع إلى عوامل أخرى لا تتخدش في العدالة الإلهية.

د - نظام الرزق للمخلوقات من تطبيقات النظام الأحسن.

هـ - التفاوت في الأرزاق يرجع إلى أسباب متعدّدة، من قبيل عدم استفادة الإنسان من الأسباب التي وُفّرت إليه، أو عدم استثماره للفرص المهيأة له، أو يعود إلى حكمة الباري - تعالى - في ضرورة حفظ النظام الاجتماعي، أو يرجع إلى مصلحة الإنسان نفسه، والتي لا يحيط بها إلا الله تعالى، فهو العالم

بكون صلاح العبد في فقره أو في غناه. أو أنَّ الإخفاق في تحصيل الرزق قد يكون من الابتلاءات الإلهية على الإنسان؛ لكي يكون ذلك سبيلًا لرفيقه، ورفع درجته ومكانته عنده.

أو يرجع الفقر إلى اقتراف العبد بعض الذنوب التي تكون حائلًا عن الحصول على الرزق؛ كعقوق الوالدين، أو يكون امتحانًا لصبر العبد، ومدى طاعته لله تعالى.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. ابن زهرة، حمزة بن علي، غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، تحقيق الشيخ إبراهيم البهادري، نشر مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.
2. ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة الطبعة: الأولى، 1417 هـ.
3. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر بيروت، 1376 هـ.
4. البحراني، السيد هاشم، البرهان في تفسير القرآن، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة قم.
5. التفتازاني، المقاصد في علم الكلام، نشر دار المعارف النعمانية.
6. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404 هـ.
7. الحر العاملي، محمد بن الحسن، الفصول المهمة في أصول الأئمة، تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائيني، الطبعة الأولى، نشر مؤسسه معارف اسلامي امام رضا، 1418 هـ - 1376 ش.
8. الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم المشرفة، الطبعة الثانية - جمادى الآخرة 1414 هـ.
9. الحراني، ابن شعبة، تحف العقول عن آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة الطبعة الثانية، 1404 هـ - 1363 ش.
10. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
11. سبحاني، جعفر، الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، بقلم الشيخ حسن محمد مكي العاملي، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1409 هـ - 1989 م.

12. السيوري، جمال الدين، مقداد بن عبد الله، إرشاد الطالبين الى نهج المسترشدين.
13. الشريف الرضي محمد بن الحسين، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، تحقيق: صبحي الصالح.
14. الشريف المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي البغدادي، الذخيرة في علم الكلام، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة.
15. الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي، الخصال، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين قم المشرفة سنة الطبع: 1403 هـ - 1362 ش.
16. الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي، ثواب الأعمال، تقديم: السيد محمد مهدي السيد حسن الخرخسان، منشورات الشريف الرضي، قم، الطبعة الثانية، 1368 ش.
17. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة.
18. الطبرسي، حسين النوري، مستدرك الوسائل، نشر وتحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1408 هـ - 1988 م.
19. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، نشر مكتبة جامع جهلستون - طهران.
20. العلامة الحلي، جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر، مناهج اليقين في أصول الدين، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة الطبعة الثانية.
21. العلامة الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، صححه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ حسن زاده آملی، طبعة مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، 1407 هـ.
22. العيني، تفسير عمدة القاري، نشر دار إحياء التراث العربي.
23. الفخر الرازي، التفسير الكبير (تفسير الفخر الرازي)، الطبعة الثالثة.

24. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية - بيروت.
25. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، نشر دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة: الثالثة 1376 هـ ش.
26. المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.
27. المفيد، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت، الطبعة الثانية، 1414 هـ - 1993 م.
28. المفيد، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الأمالي، تحقيق: حسين الأستاذ ولي، وعلي أكبر الغفاري، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1414 هـ.
29. الواسطي، محمد بن علي الليثي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق: الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، نشر دار الحديث - قم، الطبعة الأولى.
30. يزدي، محمد تقي، تعلية على نهاية الحكمة، مؤسسة طريق الحق، قم، الطبعة الأولى.